المملكة المغربية

وزارة الأسرة والتضامن
والمساواة والتنمية الاجتماعية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⵓⵔⵉ ⴰ ⵜⵓⵎⵣⵣ
ⴰ ⵣⵓⵔⵣⵎ ⴰ ⵜⵅⵎⵣ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

ROYAUME DU MAROC-MINISTÈRE DE LA FAMILLE, DE LA SOLIDARITÉ, DE L'ÉGALITÉ ET DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL

البحث الوطني الثاني حول الإعاقة بالمغرب

والسياسة العمومية المندمجة

المملكة المغربية

القاهرة - جمهورية مصر العربية

محمد بغدادي- ممثل المملكة المغربية

الثلاثاء 18 شتنبر 2018

محاور العرض

- تقديم؛
- البحث الوطني الثاني حول الإعاقة بالمغرب 2014؛
- المؤشرات الوطنية لتتبع تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛
- السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- مخطط العمل الوطني لتنفيذ السياسة العمومية المندمجة؛
- الأوراش المهيكلة.

تقديم

اعتبارا للدينامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعرفها المغرب، وكذلك الاهتمام المتزايد بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة في ظل مقتضيات دستور المملكة المغربية، وكذا الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على إنجاز البحث الوطني الأول سنة 2004، أعدت المملكة المغربية البحث الوطني الثاني حول الإعاقة سنة 2014، وكذا المؤشرات الوطنية لتتبع تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتعاون مع الإسكوا.

البحث الوطني الثاني حول الإعاقة

البحث الوطني الثاني حول الإعاقة

لماذا البحث الوطني ؟

- توفير قاعدة جديدة للمعطيات الإحصائية للإعاقة بالمغرب، تسمح بقياس مستوى انتشار الإعاقة على الصعيد الوطني والجهوي، وكذا تحديد الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأوضاع الإعاقة ومختلف تفاوتاتها المجالية وتجلياتها بالمغرب؛
- تقييم مدى استفادة الأشخاص في وضعية إعاقة من خدمات الصحة والتربية والتشغيل وغيرها من الخدمات؛
- تحديد أهم المعيقات التي تحول دون ولوجهم واستفادتهم منها؛
- استهداف وتحديد دقيق لاحتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة، في أفق الاستجابة لاحتياجاتهم وانتظاراتهم.

الإطار المفاهيمي المعتمد في البحث الوطني حول الإعاقة

مفهوم جديد للإعاقة في المغرب

التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة (CIF-OMS-2001):

« الإعاقة نتاج تفاعل بين القصور والوظائف الذاتية في تفاعلها مع البيئة المادية والثقافية والاجتماعية والسياسية، في الحد من المشاركة

المادة 1 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:

يشمل مصطلح «الأشخاص ذوي الإعاقة» كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل، بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين

المادة 2 من القانون الإطار 97.13 :

الشخص في وضعية إعاقة هو: كل شخص لديه قصور أو انحصار في قدراته البدنية أو العقلية أو النفسية أو الحسية، بصورة دائمة ، سواء كانت مستقرة أو متطورة، قد يمنعه عند التعامل مع مختلف الحواجز، من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع، على قدم المساواة مع الآخرين

مراحل إنجاز البحث

المرحلة الأولى

تحديد الإطار المنهجي والمعياري للبحث الوطني

المرحلة الثانية

المصادقة على الإطار المنهجي والمعياري للبحث

مصادقة لجنة تنسيق الدراسات والأبحاث الإحصائية التابعة للمندوبية السامية للتخطيط على خطة البحث المعتمدة :

- **تحديد الساكنة المستهدفة**
- **تحديد قاعدة إجراء البحث**
- **تحديد شكل العينة**
- **حجم العينة**
- **تدقيق استمارة البحث**

المرحلة الثالثة

البحث الاستطلاعي

شملت في البداية بعض جهات المملكة، ثم بعد ذلك جميع الجهات

المرحلة الرابعة

اختيار وتكوين فريق البحث

المرحلة الخامسة

الإنجاز الميداني

- الفرز الأولي من خلال الأسئلة الستة الانتقائية
- التحليل المفصل لوضعيات الإعاقة من خلال الأسئلة التكميلية

مراحل إنجاز البحث

المرحلة السادسة	المراقبة والإشراف الميداني على جمع المعطيات
المرحلة السابعة	معالجة وتصحيح المعطيات الكمية
المرحلة الثامنة	**إنجاز بحث كيفي:** - تنشيط لقاءات مباشرة ومجموعات بؤرية مع القطاعات الحكومية والفاعلين الجمعويين
المرحلة التاسعة	تدقيق نتائج البحث الوطني

منهجية البحث الوطني

- تم الاعتماد على منهجية احتمالية معتمدة في البحوث، حيث حُددت عينة البحث بشكل يسمح لكل فرد من الساكنة أن يكون له احتمال في أن يصبح جزءا من العينة.

حجم العينة

- تغطية جغرافية واسعة بما فيها المجالان الحضري والقروي.
- الاعتماد على عينة تتألف من 16044 أسرة بتنسيق مع المندوبية السامية للتخطيط.

قاعدة البحث

- اعتماد العينة النموذجية المعتمدة من طرف المندوبية السامية للتخطيط، تتميز العينة بتمثيلية للأسر من مختلف الفئات الاجتماعية.

منهجية البحث الوطني

استمارة البحث

- تم استعمال الاستمارة المعتمدة من لدن «مجموعة واشنطن للدراسات والإحصاءات في مجال الإعاقة»، كمؤسسة تابعة للأمم المتحدة.
- تتكون الاستمارة من مجموعتين من الأسئلة :

➢ **المجموعة الأولى:** تتكون من 6 أسئلة وهي أسئلة انتقائية، تخص ستة مجالات وظيفية أساسية وهي : البصر، والسمع، والحركة، والذاكرة والتركيز، والرعاية الذاتية، والتواصل.

➢ **المجموعة الثانية:** تتكون من 22 سؤالا تكميليا، تدقق في التصريحات الأولية للأشخاص الذين سبق أن عبروا عن وجود صعوبة أو أكثر في إحدى المجالات الوظيفية الستة المذكورة.

الخلاصة التركيبية لنتائج البحث الوطني

المعدل الوطني لانتشار الإعاقة بالمغرب

معدل انتشار الإعاقة في المغرب هو : **6,8 %**

عدد الأشخاص في وضعية إعاقة في المغرب هو:
2. 264 .672

أسرة واحدة من بين أربع أسر في المغرب معنية بالإعاقة
24,5 % من مجموع عدد الأسر.

الخلاصة التركيبية لنتائج البحث الوطني

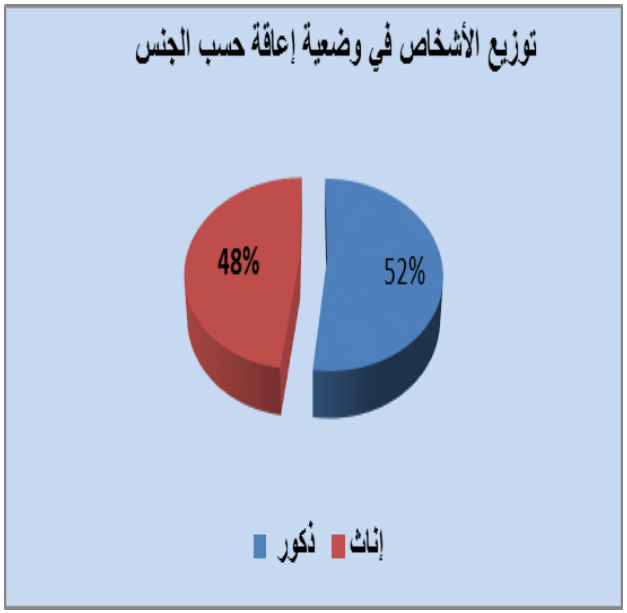

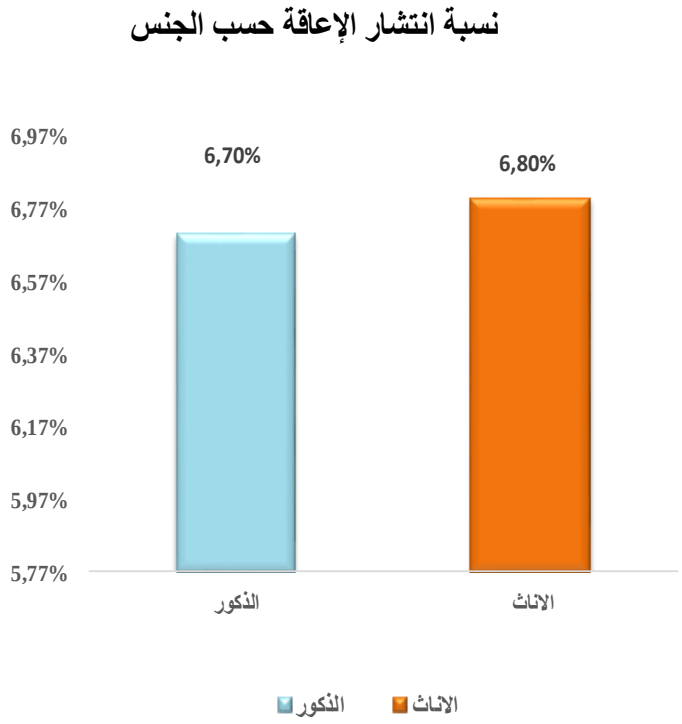

نسبة انتشار وتوزيع الإعاقة حسب الجنس

الخلاصة التركيبية لنتائج البحث الوطني

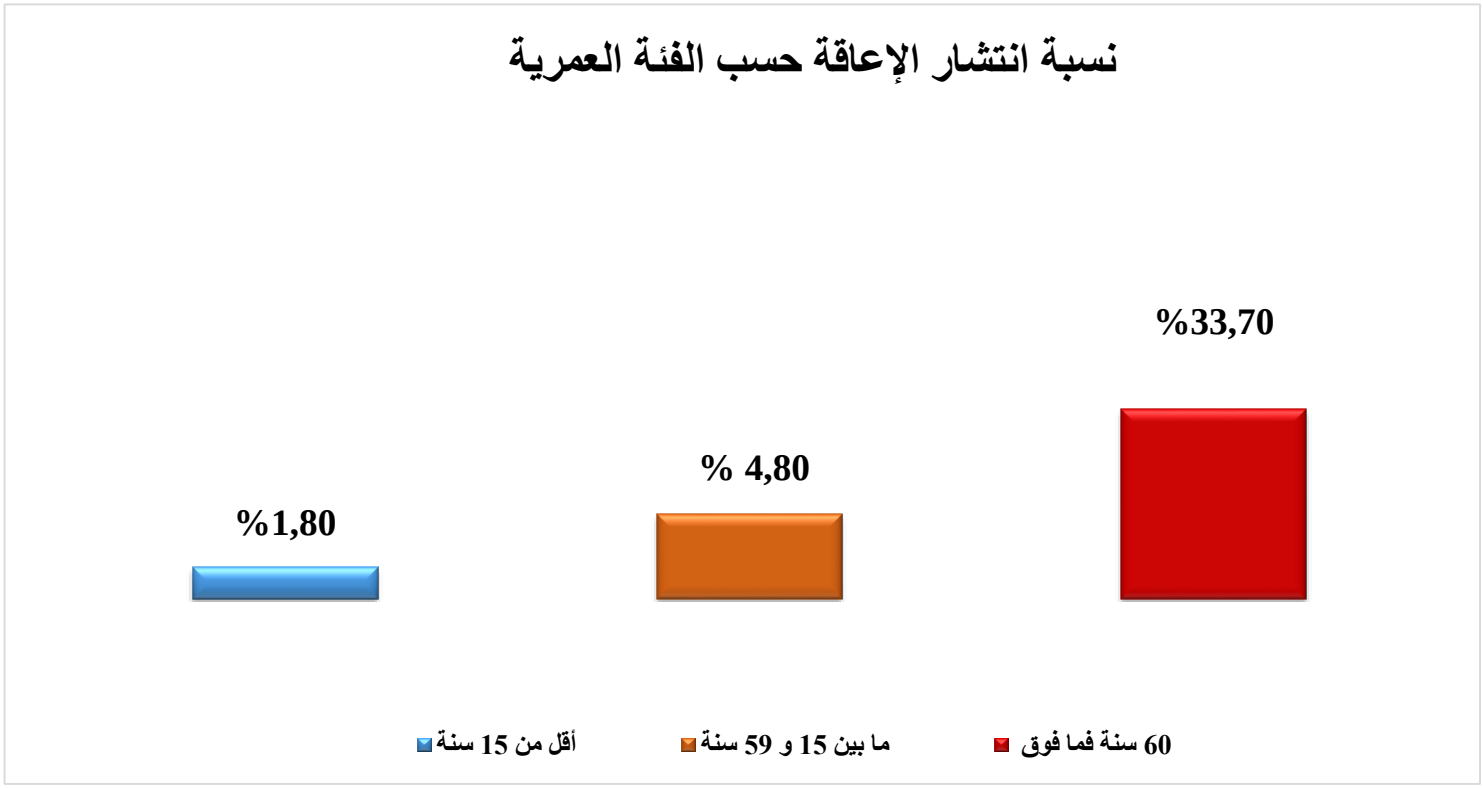

نسبة انتشار الإعاقة حسب الفئة العمرية

يعرف معدل انتشار الإعاقة تصاعدا عند الأشخاص كبار السن، حيث يصل إلى 33,6 %، بينما يصل إلى 4,8 % لدى الأشخاص من 15 إلى 59 سنة، ويمثل 1,8 %لدى الأشخاص أقل من 15 سنة .

نتائج البحث الوطني: أهم التوصيات

على المستوى التشريعي والتنظيمي

- ملاءمة الترسانة التشريعية والتنظيمية الوطنية مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

على مستوى التخطيط

- وضع سياسة عمومية مندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار مخطط وطني، وذلك بناء على نتائج البحث الوطني الثاني وبنموذج تنموي حقوقي جديد؛
- تنزيل المخطط الوطني إلى مخططات جهوية تدمج البعد الترابي للإعاقة.

المؤشرات الوطنية

لتتبع تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

المؤشرات الوطنية لتتبع تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الغرض

- تنفيذ المادة 31 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تنص على أن " تقوم الدول الأطراف بجمع المعلومات المناسبة، بما في ذلك البيانات الإحصائية والبيانات المستخدمة في البحوث، لتمكينها من وضع وتنفيذ السياسات الكفيلة بإنفاذ الاتفاقية "؛

- توفير معيار لتقييم التطورات في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، والمساعدة على تكافل الجهود والعمل على تحقيق المساواة والعدل إزاء الأشخاص في وضعية إعاقة.

المؤشرات الوطنية لتتبع تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الهدف العام

- يتمثل الهدف الرئيسي في تحديد قائمة مؤشرات وطنية على أساس التعريفات المعيارية الوطنية، وتحديد مصادر بياناتها، ودورية جمعها، وتوفير البيانات حول هذه المؤشرات وتحديثها بشكل دوري
- تم اعتماد المقاربة التشاركية مع القطاعات الحكومية المعنية وشبكات الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة.

المؤشرات الوطنية لتتبع تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

طبيعة المؤشرات

- **تم اعتماد ثلاثة أنواع من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في تنفيذ الحقوق الأساسية:**
  - المؤشرات الهيكلية؛
  - المؤشرات العملية؛
  - مؤشرات النتائج.

- **تم اعتماد المعايير التالية كمقياس لاختيار المؤشرات الرئيسية:**
  - أن تكون ذات صلة؛
  - قابلة للقياس؛
  - يمكن مقارنتها دوليا؛
  - التقاطع /التصنيف

المؤشرات الوطنية لتتبع تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

المؤشرات الأساسية

- **إمكانية الوصول :**المادة 9 من الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
  - نسبة المباني والفضاءات العامة التي تراعي المعايير الوطنية للولوجيات؛
  - نسبة وسائل النقل العامة التي تراعي المعايير الوطنية للولوجيات؛
  - نسبة وسائل وأنظمة المعلومات والاتصال التي تراعي المعايير الوطنية للولوجيات.

- **العيش المستقل والإدماج في المجتمع:** المادة 19
  - نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من البرامج الاجتماعية (برامج الإسكان، وخدمات الدعم الاجتماعي المباشر...).

- **التعليم:** المادة 24
  - نسبة التحاق أطفال سن السادسة في وضعية إعاقة بالمدرسة.

الصحة: المادة 25
- نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من خدمات الرعاية الصحية؛
- نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من التغطية الصحية.

المؤشرات الوطنية لتتبع تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

المؤشرات الأساسية

- **التأهيل وإعادة التأهيل :المادة 26**
  - نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من خدمات إعادة التأهيل المهني
  - نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من خدمات إعادة التأهيل الصحي وخدمات التأهيل الوظيفي والمعينات التقنية المساعدة والأجهزة التعويضية
- **العمل والعمالة : المادة 27**
  - نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة العاملين بالقطاع العام والخاص
  - نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من برامج المنح/القروض لدعم المشاريع الفردية
- **مستوى المعيشة اللائق والحماية الاجتماعية : المادة 28**
  - نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة المستفيدين من برامج الحماية الاجتماعية
  - نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة الذين يعيشون تحت عتبة الفقر
- **المشاركة في الحياة السياسية والعامة: المادة 29**
  - نسبة الأشخاص في وضعية إعاقة الحاصلين على مناصب قرار في البرلمان والأحزاب

السياسة العمومية المندمجة

للنهوض بحقوق الاشخاص في وضعية إعاقة

السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

مكونات السياسة العمومية المندمجة

1. **رافعات عرضانية** : تهم كل المجالات ذات التدخل الأفقي.
2. **رافعات موضوعاتية:** تهم مجالات مرتبطة باختصاصات قطاعية.
3. **رافعات للالتقائية والتدبير والحكامة:** تهم التدابير والآليات لتتبع وتنفيذ وتقويم السياسة العمومية.

السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

الآليات الوظيفية للالتقائية والتتبع والحكامة

- إحداث اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة كآلية تنسيق حكومية؛
- إحداث اللجنة التقنية المنبثقة عن هذه اللجنة وهي مكلفة بأجرأة توجهاتها في المجال؛
- إحداث المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق في مجال الإعاقة كآلية لليقظة المستمرة للتطورات التي يعرفها مجال الإعاقة، ويساهم كذلك في إنتاج المعطيات المتعلقة بالإعاقة.

مخطط العمل الوطني

للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

مخطط العمل الوطني

- تم إعداد مخطط العمل الوطني لتنزيل السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021، وفق منهجية تشاركية متبنيا المقاربة الحقوقية؛
- يتضمن المخطط 6 محاور، و24 ورشا، و150 مشروعا، و419 تدبيرا؛
- مع تحديد مؤشرات قياس الإنجاز والأثر، والبرمجة الزمنية، بما سيحقق الالتقائية ويساهم في خلق دينامية جديدة لتعزيز حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

هندسة مشروع مخطط العمل الوطني

1. الوقاية من أسباب الإعاقة
2. بيئة ميسرة الولوج
3. خدمات عمومية ملائمة ومضمونة
4. مستوى عيش لائق وحماية اجتماعية
5. مشاركة مواطنة ملائمة
6. مرتكزات للتثبيت والتنزيل

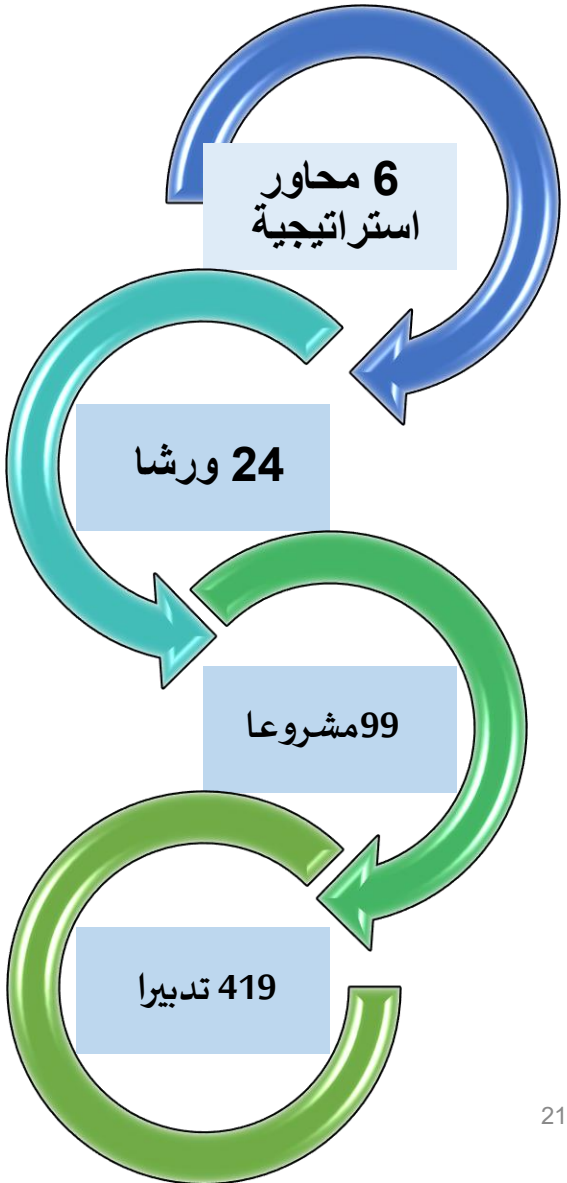

مصفوفة مخطط العمل الوطني

1 الوقاية من أسباب الإعاقة	الوقاية الصحية	السلامة الطرقية	السلامة المهنية	الوقاية المدنية	الحوادث المنزلية
2 بيئة ميسرة الولوج	التهيئة(الطرق والمباني)	الإدارات العمومية	النقل	الإخبار والإعلام والاتصال	
3 خدمات عمومية ملائمة ومضمونة	المساعدة الاجتماعية	التربية والتعليم والتكوين	العلاجات وإعادة التأهيل	الثقافة والرياضة والترفيه	
4 مستوى عيش لائق وحماية اجتماعية	الحماية الاجتماعية	التشغيل في القطاع الخاص والتشغيل الذاتي	التوظيف في القطاع العام		
5 مشاركة مواطنة ملائمة	المشاركة السياسية	الشراكة مع المجتمع المدني			
6 مرتكزات للتثبيت والتنزيل	التنزيل الجهوي	التشريع	التكوين	إذكاء الوعي والتواصل	الإحصاء والتتبع والتقويم
	قيادة المخطط الوطني				

الأوراش المهيكلة للسياسة العمومية المندمجة

التشريع

تطوير الترسانة التشريعية والتنظيمية

- إصدار القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها (الجريدة الرسمية – عدد 6466 بتاريخ 19 ماي 2016)؛

إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة

مقومات وأهداف مشروع النظام الجديد

- أجرأة التعريف الجديد المعتمد في القانون الإطار، وذلك في تحديد درجة الإعاقة؛
- ترشيد العرض الاجتماعي للخدمات الموجهة للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- الاعتماد على معيار المشاركة الاجتماعية من خلال استهداف دقيق وفردي للمستفيدين والمستفيدات؛
- توحيد المفاهيم والمعايير التي يجب اعتمادها من قبل كل متدخل؛
- توفير قاعدة للمعطيات الإحصائية من أجل التتبع والتخطيط.

نظام الدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة

دواعي وأهداف المشروع

❑ الدواعي:

- **62,9%** من الأشخاص في وضعية إعاقة لا يتمكنون من الاستفادة من الخدمات لأسباب مالية؛ (حسب البحث الوطني الثاني)؛
- **67,75 %** من الأشخاص في وضعية إعاقة، **من متوسطة إلى عميقة جدا**، في سن النشاط **عاطلون عن العمل** ، أي 174.494 شخص (حسب البحث الوطني)؛
- تنص المادة السادسة من القانون الإطار على وضع الدولة لنظام لدعم وتشجيع ومساندة الأشخاص في وضعية إعاقة.

❑ الأهداف:

- مواجهة الآثار السلبية للإعاقة باعتبارها سببا ونتيجة للفقر؛
- تحسين ظروف عيش الأشخاص في وضعية إعاقة؛
- المساهمة في الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة.

وضع نظام معلوماتي وطني

دواعي وأهداف المشروع

- تتبع تنفيذ مخطط العمل الوطني والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والسياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وأهداف التنمية المستدامة؛
- المساهمة في عقلنة التدبير الإداري والنجاعة في الأداء؛
- تجويد ومنح الخدمات في أقصر مدة وبأقل تكلفة؛
- المساعدة على التخطيط، واتخاذ القرارات، وملاءمة الإجراءات والخدمات وفقا لاحتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة.

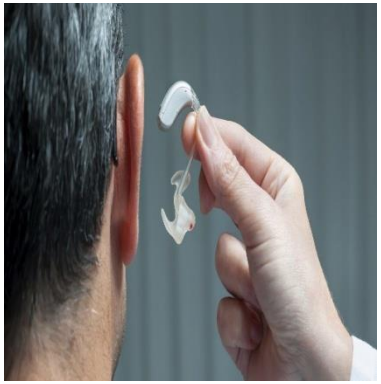

شكرا على حسن الإصغاء